نشرة لافين

نشرة قانونية دورية تصدر
عن شركة لافين للمحاماة
والاستشارات القانونية

العدد (2) – سبتمبر 2025

في ظل التحديثات المستمرة لمواكبة رؤية المملكة العربية السعودية وانعكاسها على قطاع الأعمال، حرصت شركة لافين للمحاماة والاستشارات القانونية مشاركتكم أبرز الممارسات القانونية بمختلف القطاعات لتعزيز الوعي القانوني في **نشرة لافين**

جميع الحقوق محفوظة © 2025 | lafin.sa

تُعد الشركات الإطار والكيان القانوني لتنظيم الأعمال بما لها من شخصية اعتبارية، كما تختلف الاشتراطات النظامية لها ومدى صفة الشركاء والشركة في المطالبات القضائية باختلاف نوع الشركة وفق نظام الشركات وفق الآتي:

أولاً: أنواع الشركات وفقاً لنظام الشركات ولائحته التنفيذية:

01 شركة التضامن

02 شركة التوصية البسيطة

03 شركة المساهمة

04 شركة المساهمة المبسطة

05 الشركة ذات المسؤولية المحدودة

06 الشركة غير الربحية

07 الشركة المهنية

08 الشركة القابضة

09 الشركة التابعة

ثانياً: مسألة اثبات الشراكة في حالات عدم توثيقها في عقد التأسيس لشركة قائمة:

يجب مراعاة صفة المدعى عليه في المطالبات القضائية المتعلقة بالدعاوى التي يهدف منها الغير طلب إثبات شراكته في شركة نظامية قائمة بأن يدرج اسمه في عقد تأسيسها أو سجل المساهمين وذلك تبعًا لنوع الشركة، وعند الحكم بثبوت الشراكة يمنح للشريك كافة الصلاحيات والحقوق والالتزامات النظامية في تلك الشركة.

ثالثاً: الشخصية الاعتبارية والمسؤولية النظامية:

عند تأسيس الشركة وفقًا للأنظمة المعمول بها، تكتسب الشخصية الاعتبارية بمجرد تسجيلها في السجل التجاري، مما يمنحها استقلالاً ماليًا وإداريًا عن الشركاء أو المساهمين. وبموجب هذه الصفة:

تكون الشركة هي الطرف المسؤول عن التزاماتها وديونها، عدا الحالات التي نص عليها نظام الشركات بتضامن الشركاء أو المسؤولية التقصيرية للمدير.

يترتب على وجود الشخصية الاعتبارية أن تكون الشركة هي صاحبة الصفة في المنازعات القضائية المتعلقة بالشركة.

رابعًا: الجانب القانوني في قطاع الشركات:

للمحامي دورًا هامًا في نزاعات الشركات والشركاء، سيما في ظل وجود نظام التكاليف القضائية حيث يبرز دوره في تحديد صفة الأطراف الصحيحة والاختصاص القضائي للمطالبات القضائية، تقديم المشورة عند الرغبة في تأسيس شركة بالنظر للنوع المناسب مع معطيات الملاك وضمان حماية حقوق الأطراف والتزاماتهم.

يهدف نظامي السجل التجاري والأسماء التجارية الصادرة حديثًا لتيسير مزاولة الأعمال التجارية بما يتوافق مع رؤية المملكة العربية السعودية بتنظيم استقلالية الكيان التجاري وحماية للاسم التجاري لما أعطاه من مرونة في الاشتراطات.

أولاً: ماهي المدة التصحيحية المنصوص عليها في نظام السجل التجاري:
هي مدة لتصحيح وضع السجلات التجارية الفرعية القائمة للمؤسسات والشركات خلال مدة خمس سنوات من تاريخ نفاذ النظام...، وأوجد مساراً للعقوبات البديلة تتضمن: إنذار التاجر، أو إلزامه باتخاذ الخطوات الضرورية لتجنب وقوع المخالفة مستقبلاً، أو إلزامه باتخاذ الخطوات التصحيحية لمعالجة آثار المخالفة، أو إصدار قرار بتصحيح البيانات المقيدة في السجل التجاري.

ثانياً: يعزز نظام الأسماء التجارية الثقة في البيئة التجارية وقطاع الأعمال من خلال تنظيم إجراءات حجز الأسماء التجارية بمنح أصحاب الشركات إمكانية تمديد مدة حجز الاسم التجاري، المرونة في اختيار الاسم التجاري المناسب للنشاط باللغة العربية والانجليزية وضمان حمايتها والحقوق المتصلة بها.

ثالثًا: يظهر دور المحامي بتقديم المشورة السابقة لإجراءات حجز الاسم التجاري واللاحقة في حماية الاسم التجاري من التعدي الصادر من الغير، التوعية القانونية وإعطاء الحلول المناسبة في النزاعات التي قد تحصل مستقبلاً لا سمح الله.

المحامية/ **نِهال المطيري** أ.**عبد العزيز العيد**

فريق لافين بخدمتك للاستشارات
القانونية والدعم الأمثل تواصل معنا

Lafin_sa
info@lafin.sa
0554119055
0112314208